مراجعة كتاب: الحداثة السائلة

مراجعة: عماد الدين عشماوي(*)

الكتاب	الحداثة السائلة
المؤلف	زيجمونت باومان
المترجم	حجاج أبو جبر
الناشر	(الشبكة العربية للأبحاث (ط١/ ٢٠١٦
الصفحات	٣٠٤

الكتاب الذي بين أيدينا محاولةٌ تسعى إلى «فهم زمن متغير»، ترمي إلى «فَهم» الصدمة التي صدرت عن الانتقال من حالة متمايزة من طرق الحياة الإنسانية، إلى حالة أخرى (ص/ ١٩) من الحداثة الصلبة إلى الحداثة السائلة، وما تسببت فيه من تغيراتٍ في حياة أبناء آدم.

قصة انتقالٍ أو عبورٍ، قصة التوسع التدريجي المتواصل للمسافة التي تفصل الظرف الحياتي الحالي عن نقطة انطلاقه، قصة وضع إنساني يصير مختلفًا عما نعرفه أو ظننا أننا نعرفه (ص/ ٢٠). وفيما يلي عرض لأهم مضامين الكتاب:

(*) باحث سياسي، مصر، البريد الإلكتروني:
emad_ewes2@hotmail.com

بين الصلابة والسيولة:

يفرّق المؤلف بدايةً بين حالتين من حالات الحداثة هما: الحداثة الصلبة والحداثة السائلة. في الحداثة الصلبة تلغي الصلابة الزمنَ بمعنى ما، أما في الحداثة السائلة فالسيولة تؤكد الزمن في المقام الأول؛ مما يجعل «الميوعة» أو «السيولة» صورةً مجازيةً ملائمة لفَهم طبيعةِ المرحلة الحاضرة من تاريخ الحداثة التي تتسم بالسيولة (ص/ ٤٢-٤٣)، وذلك بعكس ما تميزت به الحداثة في بداياتها من صلابة.

الحداثة الصلبة: عندما انفصل الزمان عن المكان:

تبدأ الحداثة حالَما ينفصل المكان والزمان عن التجربة المعيشة، وحالما ينفصلان عن بعضهما البعض؛ إذ يسهُل التنظير لهما باعتبارهما مقولتين مستقلتين ومتباينتين للاستراتيجيةِ والفعل... فالحداثة هي الزمن متى كان للزمن تاريخ (ص/ ١٧٢- ١٧٣). فعصر ما قبل تاريخ الزمن الذي انتهى بميلاد الحداثة الغربية، تميز بكونه عهدًا طويلًا من الممارسة المقيّدة بجهد الكائنات العضوية. لكن مع ظهور المركباتِ -وسائل المواصلات الآلية- لم يعد الزمن اللازم للسفر يعتمد على المسافة والكائنات العضوية التي تفتقر إلى السرعة والمرونة، بل على تقنية السفر. ومن ثمَّ، فالبداية الحقيقية للعصر الحديث كانت مع تحرر الزمان من المكان، وخضوعه لقدرات الإنسان الابتكارية والفنية.

فعصر ما قبل تاريخ الزمن الذي انتهى بميلاد الحداثة الغربية، تميز بكونه عهدًا طويلًا من الممارسة المقيّدة بجهد الكائنات العضوية.

التحديث: الوسواس القهري للحداثة:

تتميز الحداثة عن العهود السابقة عليها بالتحديث الوسواسيّ القهري، لكننا استغرقنا بعض الوقت حتى نكتشف أو نقرر أن القول بوجود الحداثة من دون تحديث وسواسي قهري؛

إنما هو تناقض لا يختلف عن القول بوجود رياح لا تهب أو نهر لا يجري.

التقدم ولا شيء سواه:

التقدم في زمن الصلابة لا يقدس التاريخ ويعظمه، بل هو إعلان للإيمان بأن التاريخ لا فائدةَ منه ولا اعتبار له، وإعلان للعزم على مَحوه من الاعتبار (ص/ ١٩٧). فالتقدم لا يرمز إلى أي سمة من سمات التاريخ، بل إلى الثقة بالنفس التي يحظَى بها الحاضر. فالمعنى الأعمق، وربما المعنى الوحيد للتقدم، يتألف من معتقدين مرتبطين تمام الارتباط: «الوقت في صالحنا»، و«إننا نحن من نستحدث الأمور»، (ص/ ١٩٧).

الإذابة: سمة الحداثة الدائمة:

كانت الحداثة عملية «إذابة» من البداية، «إذابة كل ما هو صُلب»، كانت «مائعة» منذ نشأتها (ص/ ٤٣). فالسمة الدائمة للحداثة هي إذابة المواد الصلبة؛ الإذابة المتواصلة والإحلال السريع للبنى والنماذج الصلبة (ص/ ٢٠-٢١).

الإرجاء:

مبدأ إرجاء الإشباع كان هو القاعدة التي وضعت أساس المجتمع الحديث، وجعلت الطريقة الحديثة للوجود في العالم ممكنةً وحتمية على السواء (ص/ ٢٢٧). فالإرجاء ممارسةٌ ثقافية، نالت استقلالها بعد عناءٍ مع فجر الحداثة؛ فاستمد معناه الجديد ودلالته الأخلاقية من المغزى الجديد للزمن، من امتلاك الزمن تاريخًا، ومن كون الزمن تاريخًا. (ص/ ٢٢٦).

إبهام وتناقض:

انطوى الإرجاء على إبهام وتناقض، فكان يغذّي نزعتين متعارضتين:
الأولى: أفضت إلى أخلاقيات العمل، التي استنهضت الوسائل لتَحل محل الغايات، وأعلنت فضيلةَ العمل من أجل العمل، وإرجاء الفرح قيمة في حد ذاته، بل وقيمة أسمى من القيم الأخرى التي يفترض أنها تخدمها، وهكذا حثّت أخلاقيات العمل على امتداد الإرجاء إلى ما لا نهاية.

الثانية: أفضت إلى جماليات الاستهلاك، فأنزلت العمل إلى دورٍ أداتي ثانوي محض يتمثل في تهيئة التربة وتمهيدها، وأنزلته إلى صياغة الإمساك والزهد في صورة تضحيات ربما تكون ضرورية، وإن كانت ثقيلةً وكريهة بحق، ومن الأفضل خفضها إلى الحد الأدنى. (ص/ ٢٢٨).

الدولة والأمة في زمن الصلابة:

كانت الأمة/الدولة قصةَ النجاح الوحيد لفكرة المجتمع في زمن الصلابة، وكانت الكيان الوحيد الذي سعى لتحقيق فكرة المجتمع بكلِّ ثقة ونجاح. نجحت الأمة/الدولة عبرَ قمعِ المجتمعات التي تبحث عن توكيد الذات؛ فقد حاربت النزعات المحلية، والعادات المحلية، واللهجات المحلية، وفرضت لغةً موحّدة، وذاكرة تاريخية موحدة على حساب ألوان التقليد الجماعي كافةً، كما أن السلطات الواسعة التي امتلكتها الدولة، وقوة الإلزام القانوني، واحتكار استخدام القوة سهّل من مَهَامِها في إلزام «مجتمعها» بلغةٍ رسمية، ومناهج دراسية، ومنظومة قانونية موحدة. كانت الأمة «وجهًا آخر» للدولة، والسلاح الرئيس في طلبها للسيادة على الأرض وسكّانها. واستمدت من علاقتها الوطيدة بالدولة كثيرًا من مصداقيتها، وجاذبيتها باعتبارها ضامن الأمن والبقاء.

فصل الفرد عن الجماعة:

عكَفَت الحداثة الصلبة على «فصل الفرد عن الجماعة» حتى «تعيدَ دمجه في الجماعة مرة أخرى». وبينما كان الفصلُ بيد المجتمع، كانت إعادةُ الاندماج مهمةً الأفراد أنفسهم... وظهرت مهمة «تحديد الهوية الذاتية» في صدر الحداثة، وتلخصت في التحديات التي يمثلها كلٌ من العيش على الوجه الصحيح (مسايرة الأغنياء ومجاراتهم)، بما يتلاءم مع الأنماط الاجتماعية، ونماذج السلوك التي يفرضها الانتماء الطبقي، وتقليد النماذج واتباعها، والتطبيع الثقافي، بحيث لا يتفرد المرء في سيره، ولا ينحرف عن القاعدة... واستبدلت الحداثة الصلبة حرية

الإرادة وتقرير المصير الواجب الذي يلزم صاحبه بقيم التبعية المحددة للمكانة الاجتماعية. (ص/ ٧٨).

سمة الحياة الحديثة:

احتياج المرء إلى أن يصبح (ما يكون) هو سمة الحياة الحديثة، وسمة هذه الحياة وحدها، لا سمة «سيرورة النزعة الفردية الحديثة» فقط. فالحداثة هي زمن «التحرر» العظيم للإنسان من النسيج المحكم لعلاقات الاعتماد المتبادل والمراقبة والإلزام التي تتسم بها الحياة الاجتماعية التقليدية. (ص/ ٧٧).

الصلابة: خطاب يشوع:

يمثل المؤلفُ الحداثة الصلبة «بخطاب يشوع» في العهد القديم، الذي يجعل النظام هو القاعدة، والخلل هو الاستثناء. هذا الخطاب هو الذي حكم تصوراتنا عن العالم وآفاقه. فالعالم «له تنظيم مركزي، ومحدودية صارمة، واهتمام هستيري بحدود لا يمكن اختراقها»، عالم قلّما تظهر فيه الشكوك، عالم ما هو إلا التقاء قوة فاعلة وبقايا/آثار أفعالها، عالم المصنع الفوردي، أو الدول ذات السيادة التي تعكف على تصميم النظام وإداراته (دول ذات سيادة، وإن لم تكن كذلك في الواقع، فهي ذات سيادة على الأقل في طموحها وعزمها). (ص/ ١٩٨- ١٩٩).

الحداثة الصلبة: عالم الصحة:

الصحة التي هي الحالة السليمة المرغوبة لجسد الإنسان وروحه، كانت معيار الحداثة الصلبة وميزانها. فالصحة كما يؤكد المؤلف، مثل كافة مفاهيم مجتمع المنتجين، تدور حول «الامتثال للقاعدة الطبيعية»، وترسم الحد بين القاعدة والشذوذ. وهي الحالة البدنية والنفسية التي تسمح بتحقيق متطلبات دورٍ يرسُمه المجتمع ويحدّده، وجعل تلك المتطلبات دائمةً وثابتةً. فالصحة تَرمي إلى حالة مثالية تحتاج، فوْر الوصول إليها، إلى حماية من أي تغير (بالزيادة أو بالنقصان).

الولاءات والواجبات والحقوق التقليدية أول الضحايا:

كانت أولى المواد الصلبة، التي قررت الحداثة إذابتها وأولى المقدسات التي قررت تدنيسها، تتمثل في الولاءات التقليدية والواجبات، والحقوق المعهودة التي تَغُلُّ الأيدي، وتقيّد الأرجل، وتعوق الحركة، وتكْبَح زمام المبادرة والإقدام. وقد أفضت إذابة المواد الصلبة هذه، إلى الفصل التدريجي للاقتصاد عن تشابكاته الثقافية والأخلاقية والسياسية التقليدية، وتركت بعد فيضانها نظامًا جديدًا، تتحدد هويته بلغة الاقتصاد قبل كل شيء...ليصبح هذا النظام مهيمنًا على منظومة الحياة الإنسانية؛ لأن ما يمكن أن يحدث في تلك الحياة فقَدَ أهميته وجدواه في ضوء التوالد المستمر لذلك النظام من دون توقف. (ص٤٥).

الزمن سلاح غزو المكان:

وُلِدت الحداثة الصلبة متثاقلة، ترى الزمن الأبدي الباعث الأساسي على الفعل. ففي الحداثة الزمن له تاريخ بفضل ما يحظى به من «طاقة استيعابية» تتوسع على الدوام... والسماء وحدها صارت هي المنتهى، وكانت الحداثة محاولة متواصلة تتزايد سرعتها ولا يمكن إيقافها، وهي تحاول الوصول إلى السماء.. وبالتالي وضع الزمان في تعارض مع المكان، باعتبار الأول أداة لغزو المكان والاستحواذ على الأرض. وكما يؤكد المؤلف، فالحداثة ولدت تحت سماء العجلة وغزو الأرض. (ص/ ١٧٥).

بداية التحول العظيم: النظام الصناعي الجديد:

بداية التحول العظيم الذي أتى بالنظام الصناعي الجديد إلى الوجود، كما بيَّن «كارل بولاني»[*]، تمثلت في فصل العمال عن مصادر رزقهم، فلم يعد الإنتاج والتبادل واقعين في أسلوب حياة أكثر

(*) كارل بولاني (١٨٨٦-١٩٦٤م)، اقتصادي وأكاديمي من أصول مجرية، بحث في الأنثروبولوجيا الاقتصادية كما بحث في التاريخ، ومن أشهر كتبه: «التحول الكبير: الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر»، (١٩٤٤م). (المحرر).

عموميـة ووحـدة لا تتجـزأ. ومـن ثـمَّ توافـرت الظـروف التي تجعلُ مـن العمل (والأرض والمـال) مجـرد سـلعة، والتعامـل مـع العمـل عـلى أنـه سـلعة لا غـير، وهـذا الانفصـال هـو الـذي منـح طاقـةَ العمـل وأصحابَهـا حريـةَ الحركـة، ومـن ثـمَّ توظيفهـا في أغـراض مختلفـة أفضـل، وأكـثر نفعًـا أو أكـثر ربحًـا. (ص/ ٢٠٨).

الرأسمالية الثقيلة في زمن الحداثة الصلبة:

الحداثـة «الصلبـة» تمثـل عـصرَ الارتبـاط المتبـادل بـين العمـل والرأسـمال. وهـي التـي وضعـت رأس المـال والعـمال في قفـصٍ حديـدي لا يسـتطيع أحـد منهم أن يهـرب منـه؛ فقـد كانـت زمـن الرأسـمالية الثقيلـة، زمـن الارتبـاط المتبـادل بـين رأس المـال والعمـل في حصـن حصـين؛ بفضـل الاعتـماد المتبـادل بينهـما، صفقـة الـشراء والبيـع التـي جمعـت بينهـما، وكان عليهـما أن يظـلّا في حالـة جيـدة، تناسـب هـذه الصفقـة، كل طـرف لـه مصلحـة مكتسـبة، منافـع مقـررة في جعـل الطرف الآخـر في حالـة جيـدة.

العمل في عصر الصلابة:

كان المسـتقبل في عـصر الحداثـة الصلبـة مُنتَجًـا مثـل بقيـة السـلع في مجتمـع المنتجـين، وكان شـيئًا نفكـر فيـه مَليًّـا، ونخطـط لـه، ونتابعـه حتـى تتـم عمليـة إنتاجـه، كان المسـتقبل من صنيـع العمل، والعمـل مصـدر كل صنيـع. (ص/ ١٩٦). تعـددت فضائـل العمـل، وتربـع عـلى عـرش القيـم التـي سـنتها الأزمنـة الحديثـة، وكان مـن أبـرز فضائلـه قدرتُـه العجيبـة، بـل والسـحرية، عـلى تشـكيل مـا لا شـكل لـه، واسـتدامة مـا لا يـدوم؛ فـكان لـه الـدور الحاسـم في الطمـوح الحديـث بتطويـع المسـتقبل، والسـيطرة عليـه، واسـتغلاله، واسـتعماره حتـى يحـل النظـام محـل الفـوضى، والأحـداث المتوقعـة محـل المصادفـة.

الرأسمال في عصر الحداثة الصلبة:

كانـت الحيـاة في عـصر الحداثـة الصلبـة متمركـزة حـول دور المنتـج، وتخضـع إلى قواعـد ومعايـير محـددة وثابتـة. ومـن ثـمَّ، فـإن الشـغلَ الشـاغل للجميـع

هـو الامتثـال. فالرأسـمالية الثقيلـة هـي عـالم أهـل التشريـع ومصممـي الروتـين والمشرفـين، عـالم يتبـع فيـه المـرء غـيره، ويحقـق غايـاتٍ رسـمها غـيرُه بطـرق حدّدهـا غـيره... كانـت عـالم السـلطات: سـلطة القـادة الذيـن يعرفـون أفضـل، وسـلطة المعلمـين الذيـن يعلمـون المـرء كيفيـة تحسـين مسـتواه. (ص/ ١١٦).

الفوردية النموذج المثالي للحداثة الصلبة:

يؤكـد المؤلـف أن الفورديـة كانـت بمثابـة الوعـي الـذاتي للمجتمـع الحديـث في مرحلتـه «الثقيلـة» و«الضخمـة» أو «الثابتـة في مكانهـا» و«الضاربـة بجذورهـا في أرضهـا». فالعـالم الفـوردي هـو العـالم الـذي يؤيـد خطـاب يشـوع، ويجعـل لـه مصداقيـة. كان المصنـع الفـوردي موقـعَ بنـاء معـرفي تشـيد عليـه رؤيـة عـالم بـأسره، وتتربـع عـلى قمتـه التجربـة المعيشـة كلهـا. فالطريقـة التـي يَفهَـم بهـا البـشر العـالم تبـدو في كل زمـان تمرينًـا عمليًـا، إنهـا تتشـكل دومًـا عـبر المعرفـة التقنيـة العمليـة السـائدة،

فالرأسـمالية الثقيلـة هـي عـالم أهـل التشريـع ومصممـي الروتـين والمشرفـين، عـالم يتبـع فيـه المـرء غـيره، ويحقـق غايـاتٍ رسـمها غـيرُه بطـرق حدّدهـا غـيره.

ومـن خـلال مـا يمكـن أن يفعلـه النـاس وبالطـرق التـي يسـتخدمونها لفعـل مـا يريـدون. (ص/ ١٠٧).

أوهام الحداثة الصلبة التي ظنناها ثوابت:

جـاءت الحداثـة الصلبـة لتُنهِـي عـصرَ اليقـين والثبـات والتقاليـد المرعيـة، والروابـط الاجتماعيـة القديمـة، وتُعلِـن الحـربَ عـلى العـادات والأعـراف، وتُمـزّق القـوى الوسـيطة القديمـة التـي طالمـا احتمـى بهـا الفـرد. وكانـت تعنـي في المئـة عـام الماضيـة محاولـةَ الوصـول إلى «حالـة نهائيـة مـن الكـمال». وتوقعـت أعظـم العقـول تأثـيرًا واحترامًـا بـين علـماء الاقتصـاد في القـرن التاسـعَ عـشرَ أن يسـتمر النمـو الاقتصـادي حتـى يصـل إلى لحظـةٍ «تُلبّـى الحاجـات البشريـة

كافـة»، وعندهـا يتوقـف النمـو، ويحـل محلـه «اقتصـاد مسـتقر» يحافـظ عـلى إنتاجيتـه عامًـا بعـد عـام، عـلى المسـتوى والمحتـوى نفسـيْهما، وهكـذا الأمـر في الاختـلاف الذي سـيؤول إلى هدوء سـلمي رتيـب متماثـل في مجتمـع غـير طبقـي، يخلـو تمامًـا مـن الصراعـات والعـداوات. لكـن هـذا كلـه ذهـب أدراج الريـاح؛ عندمـا هبـت ريـاح الحداثـة السـائلة.

الحداثة السائلة:

يبـيِّن المؤلـف أن الانتقـال إلى «مرحلـة السـيولة»، مثل أي انتقال في التاريخ، وقع في بقَـع مختلفـة مـن الكوكـب في لحظات تاريخيـة مختلفـة وبسرْعَـات مختلفة، كما أن الانتقـال كان يقـع في كل مـرة في ظرف مختلـف. فعمليـة الإذابـة بـدأت تحـتَ رايـة الكفاح من أجـل الوصول إلى الصلابة وترسـيخها، لكنهـا وصلـت إلى تمجيـد السـيولة. (ص/ ٢١). فالحداثـة السـائلة هـي نفـي قطعـي للحداثـة الصلبة...إنهـا أكـثر مـن مجـرد نقيـض للحداثـة الصلبـة. في واقـع الأمـر هـي تعكـس هـرم القيـم الـذي اتخذتـه الحداثـة الصلبـة، ولكنهـا تحقـق هدفهـا الواضـح أو الكامـن: إذابـة كل شيء وتمييعـه (ص/ ٢٢-٢٣). ولم نعـد نؤمـن بالكليـات الأزليـة التـي كانت موجـودة مـن قبـل، ولا بكليـة نهائيـة تنتظرنـا في لحظـة ما مسـتقبلًا. (ص/ ٦٦).

وهناك سمتان تجعلان حال حداثتنا السائلة مختلفةً وجديدة:

الأولى: تتمثـل في الانهيـار التدريجـي والتدهـور السريـع للوهـم الـذي اتسـم بـه صـدر الحداثـة، أي: انهيـار الإيمـان بـأن ثمـة نهايـةً للطريـق الـذي نسـير فيه، وغايـةً كـبرى للتغـيُّر التاريخـي يمكـن تحقيقهـا، وحالـةً مـن الكـمال يمكـن الوصـول إليهـا غـدًا أو العـام القـادم أو الألفيـة القادمـة... وسـيادةً كاملـة عـلى الطبيعـة، كاملـة كل الكـمال؛ بحيـث تقـضي على كافـة المصادفـات والاختلافات والتناقضـات والعواقـب غـير المتوقعـة لأفعـال البـشر وأعمالهـم. (ص/ ٧٤-٧٥).

الثانيـة: تتمثل في نـزع الضوابط الحاكمة، وخصخصـة الواجبـاتِ والمهـام التحديثيـة مـن المجتمـع إلى الأفـراد وقدرتهـم عـلى

تصريف الأمور والموارِدِ وتوكيد الذات لدى الفرد...ونقل الخطاب الأخلاقي/ السياسي من إطار «المجتمع العادل» إلى إطار «حقوق الإنسان»؛ أي إعادة تركيز ذاك الخطاب على حق الأفراد بأن يظلوا مختلفين، وأن يأخذوا ويختاروا بإرادتهم نماذج السعادة وأساليب الحياة الملائمة لهم. (ص/ ٧٥).

حداثة تذيب زمانها:

يؤكد المؤلف أن الحداثة المائعة تُذيب زمنها؛ فتحطّ من قدره وتنتقص من أهميته، وهي في الوقت نفسه تجعل من الزمن حاويةً ذات سعة لامتناهية. (ص/ ١٩٠). فالحداثة المائعة، بعكس الحداثة الصلبة، لا ترى للزمن الأبدي أي دور، وبذلك عوض مصطلح الأجل القصير مصطلح الأجل الطويل، وجعل الآنيّة مثلَه الأسمى.

التحديث من الثبات إلى التغير:

اختلف معنى التحديث في زمن السيولة، فحتى يكون المرء من أهل الحداثة لا بدَّ من أن يأخذ بالتحديث، وأن يعكف عليه ويفرضه، فلا يكفي للتحديث أن «يكون»، وأن تبقى هويته على حالتها الأصلية الكاملة، بل لا بدَّ من أن يدخل «عالم الصيرورة الدائمة»، رافضًا الاكتمال والتعريف التام، كما كان في زمن الصلابة... فمن السمات الأصيلة للحداثة أن يكون الشيءُ، في أية مرحلة وفي كل الأوقات، «ما بعد الشيء»... فما كنّا في الماضي نسميه (خطأ)، «ما بعد الحداثة»، هو ما يسميه المؤلفُ بوضوح «الحداثة السائلة»، أي الإيمان المتنامي بأن التغير هو الثبات الوحيد.

خصخصة التقدم:

التقدم، مثله مثل باقي أوهام الحداثة الصلبة، خضع لسيرورة النزعة الفردية، خضع للخصخصة، وتحرر من القيود والضوابط. لقد خضع للخصخصة؛ لأن قضية التحسين لم تَعُد مشروعًا جمعيًّا، بل صارت مشروعًا فرديًا، فالأفراد الذين يعتمدون على أنفسهم هم من يتوقع منهم أن يستخدموا - كل واحد على

حـدة- دهاءهـم وشـطارتهم ومجهودهـم حتـى يرفعـوا أنفسـهم إلى وضـع أفضـل، ويتخلصـوا مـن أي جانـب يبغضونـه مـن جوانـب وضعهـم الراهـن. (ص/ ٢٠١). وإذا كانـت الثقـة بالنفـس، الشـعور المطمـئن «بالإمسـاك بزمـام الحـاضر»، هـي الأسـاس الوحيـد الـذي تقـوم عليـه الثقـة في التقـدم؛ فـلا عجـب أن الثقـة في أزمنتنـا لا بـدَّ مـن أن تكـون متقلقلـة ومتزعزعـة، وليـس مـن العسـير تحديـد الأسـباب التـي تجعلهـا عـلى هـذه الحالة:

أولًا: الغيـاب الواضح لقوةٍ مسـتقلةٍ قادرة على «دفع العالم إلى الأمام»، فأكثر الأسـئلةِ إلحاحًـا، وأحوجهـا إلى إجابـة، في أزمنتنـا الحديثـة في مرحلـة السـيولة ليـس «مـاذا نفعـل؟» (حتـى يصبـح العـالم أفضـل أو أسـعد)؛ بـل «من سـيفعل؟». (ص/ ١٩٨).

ثانيًـا: يضمحـل وضـوحُ الـدور الـذي ينبغـي للقـوة الفاعلـة المسـتقلة، أي قـوة فاعلـة مسـتقلة، أن تقـوم بـه مـن أجـل تحسـين صـورة العـالم، وهـي لا تملـك عـلى الأرجـح القـوة الكافيـة التـي تمكنهـا مـن القيـام بهـذا الـدور. (ص/ ١٩٩).

السيولة: خطاب سفر التكوين:

لقـد انتهـى عـصر ازدهـار خطـاب يشـوع بغيـاب زمـن الصلابـة، فالـرؤى التـي رسـمت لعـالم الكـمال كافـةً لم تعُـد مستسـاغة، أمـا الـرؤى التـي لم تُرسـم بعـدُ فإنهـا موضـع ريبـةٍ وشـبهة. إننـا نسـافر الآن مـن دون فكـرة عـن جهـة وصـولٍ تُرشـدنا؛ فـلا نبحـث عـن مجتمـع صالـح، ولا نعلـم تمامًـا مـا يصيبنـا بفتـور الهمـة أو يبـث فينـا الرغبـة في الجـري. (ص/ ٢٠٠). نحـن الآن، في زمـان خطـاب سـفر التكويـن الـذي يجعـل الخلـل هـو القاعـدة، والنظـام هـو الاسـتثناء (ص/ ١٠٥).

اللياقة: سمة الحداثة السائلة:

أن يكـون المـرء «ذا لياقـة» يعنـي أنـه يمتلـك جسـدًا يتسـم بالمرونـة والقـدرة عـلى الاسـتيعاب وقابلية للتعديل، جسـدًا عـلى اسـتعداد أن يحيـا عـبْرَ ملـذات حسـية لم يجربهـا مـن قبـل، ويسـتحيل تحديدهـا مسـبقًا. اللياقـة تعنـي أن يكـون المـرء عـلى اسـتعداد بـأن يقبـل

بغير المعتاد، وبغير النظام الروتيني، وبما فوق العادة، والأهم أن يقبل بكل ما هو جديد كل الجِدَة، وما يحمل المفاجآت، واللياقة تدور حول المقدرة على كسر كل القواعد الطبيعية وتجاوز كل مستوى وصل إليه المرء بالفعل. واللياقة بطبيعتها لا يمكن الإمساك بها وتحديدها بدقة... (ص/ ١٣٢).

واللياقة تدور حول المقدرة على كسر كل القواعد الطبيعية وتجاوز كل مستوى وصل إليه المرء بالفعل. واللياقة بطبيعتها لا يمكن الإمساك بها وتحديدها بدقة.

كل شيء يذوب:

في أقل من قرنين من الزمان، صار المجتمع يعظم أيّما تعظيم المرونة في قلب الأشياء رأسًا على عقب، والتخلص منها، والتخلي عنها، فضلًا عن الروابط الإنسانية التي يسهل حلها والفكاك منها، والواجبات التي يسهل الرجوع عنها، وقواعد اللعب التي لا تدوم أطول من زمن اللعبة التي نلعبها الآن، وأحيانًا لا تدوم القواعد وتنتهي قبل أن ننتهي من اللعبة.

الإرجاء صار عبئًا:

ثقافة الحداثة السائلة شنت حربًا على الإرجاء، فليس عندها مجال للاعتداد بالمسافة، والتدبّر، والاستمرارية، والتراث (ص٢٣٠). فعندما يكون فقدان الاستقرار هو سِمة الوضع المبدئي لكل ما تبقى: المعاش، ولاسيّما المعاش الأكثر شيوعًا، القوت الذي يكسبه المرء من عمله ووظيفته؛ فهذا المعاش أصبح محفوفًا بالمخاطر إلى أبعد حد، وتزداد هشاشته، وتتناقص إمكانية الاعتماد عليه عامًا بعد آخر.

من الحاجة إلى الرغبة:

لم تَعُد النزعة الاستهلاكية في عصرِ السيولة تتعلق بإشباع الحاجات، حتى وإن كانت حاجات أسمى، تتعلق بتحديد المرء درجة «الكفاية» واطمئنانه لها والثقة بها. ولم تعد القوة الدافعة للنشاط الاستهلاكي تكمن في الحاجات الظاهرة، بل في الرغبة،

تلك الكينونة التي لا تشير بالأساس إلى شيء خارجها. إنها قوة دافعة تَلِد نفسها بنفسها، وتستمد حركتها من داخلها بحيث لا تحتاج إلى تسويغ أو «علة» تبرر وجودها. (ص/ ١٢٨- ١٢٩).

الأُمنية هي الحل:

مجتمع السيولة يفعّل طاقات أعضائه باعتبارهم مستهلكين لا منتجين. ومن حسن حظ المنتجين وتجار السلع الاستهلاكية الكبار -كما يشير المؤلف- أن النزعة الاستهلاكية في شكلها الحالي لا تقوم على ضبط (إثارة) الرغبة، بل على تحرير عجائبية الأُمنيّات... تأتي الأمنية لتحل محل الرغبة باعتبارها القوة الدافعة للاستهلاك (ص/ ١٢٩). فالأمنية تكمل تحرير مبدأ اللذة، وتزيل البقايا الأخيرة للعوائق التي يمثلها «مبدأ الواقع» وتتخلص منها. (ص/ ١٣٠).

زمن المتاهة:

والمتاهة هي الصورة المجازية الكبرى للوضع الإنساني، وهي تَعْني «المكان المُعْتم الذي ربما لا يمتثِل تصميم الطرق فيه لأي قانون؛ فالمصادفة والمفاجأة تهيمنان في عالم المتاهة، وهذا علامة على هزيمة العقل الخالص». (ص/ ٢٠٥). فنحن نعيش نهايةَ عصر الارتباط المتبادل، بين الرؤساء والمرؤوسين، ورأس المال والعمل، والقادة وأتباعهم، والجيوش المتحاربة. (ص/ ٥٣).

ضياع الأمل في الدولة:

تنازلُ الدولة عن امتيازاتها يحظى بأهمية خاصةٍ في زمن السيولة، فتخلُّصها التدريجي من حقوقها وامتيازاتها كافةً وبيعها بأسعار زهيدة، ومن ثَمَّ تخليها عن دور المتعهد الرئيس (وربما المحتكر الوحيد) لليقين والأمن، ورفضها تأييد تطلُّعات رعاياها في اليقين والأمن (ص/ ٢٥٨، ٢٥٩)؛ ترك الأفراد والمجتمع في متاهة لا يعرفون طريقًا للخروج منها. صحيح أن هيمنة السلطة العامة ينذِر بعدم اكتمال الحرية الفردية، ولكنّ انسحابها أو اختفاءها ينذِر بالعجز العملي للحرية

المنتظـرة بحكـم القانـون. (ص/ ١٠٠). فقـدت السـلطة العامـة كثـيرًا مـن مقدرتهـا القمعيـة المقيتـة المفزعـة، ولكنهـا فقـدت أيضًـا قـدرًا كبـيرًا مـن قدرتهـا عـلى تمكـين الأفـراد (ص/ ١٠١). وضـاع الأمـل في الدولة وما كانـت تعِد به أو مـا كانـت مسـتعدة لفعلـه باعتبارهـا السـلطة المطلقـة للعقـل وأعظـم بنـاء للمجتمـع العقـلاني. (ص/ ٩٧).

حرب خاسرة:

صـارت السياسـة اليـوم، إلى درجـة غـير مسـبوقة، صراعًـا بـين السرعـة التـي يمكـن أن يتحـرك بهـا رأس المـال وطاقـات «تخفيـف هـذه السرعـة» لدى السـلطات المحليـة، ولا يخفَـى أن المؤسسـاتِ المحليـة تبـدو وكأنهـا تخـوض حربًـا لا يمكـن لهـا أن تنتـصر فيها...وهـذا يعنـي تعديـلَ اللعبـة السياسـية بمـا يتـلاءم مـع قواعـد «الاقتصـاد الحـر»، أي اسـتخدام الحكومـة لـكلّ سـلطاتها التنظيميـة في خدمـة تحريـر السـوق مـن القيـود والضوابـط، وإلغـاء القوانـين والتشريعات التـي «تقيـد الاقتصاد الحـر». (ص/ ٢١٨).

جعل الغرباء أعداء:

وصـار المبـدأ الـذي ترحِّب بـه الحكومات كلّ الترحيـب، هـو مبـدأ جعـل الغربـاء أناسًـا لا ينبغـي للمـرء ألا يتحـدث إليهـم... حتـى تـصرف انتبـاه مواطنيهـا عـن عجزِهـا عـن اقتـلاع جـذور القلـق الوجـودي الـذي يصيبهـم. فوجـود جبهةٍ موحـدة بـين «المهاجريـن»، أولئـك البـشر الذيـن يجسـدون «الآخريـة» عـلى أكمـل وجـه، يبـشر الحكومـات بإمكانيـة وصْـلِ أفرادهـا التائهـين الخائفـين بـشيء أشـبه «بالجماعـة القوميـة»، وذلـك هـو أحـد الأدوار القليلـة التـي تسـتطيع حكومـات هـذه الأيـام القيـام بـه. (ص/ ١٧١).

البدو الجدد: قوى العولمة المسلحة:

حرّيـة سياسـةِ الدولـة تتـآكل بـلا هـوادةٍ عـلى يـد قـوى العولمـة المسـلحة بأسـلحةٍ رهيبـة تتمثـل في عـدم التقيد بـالأرض ولا المـكان، وسرعـة الحركـة، والقـدرة عـلى التهرب/الهـروب. كـما أن العقـاب عـلى انتهـاك قانـون العولمـة الجديـد سريـعٌ ولا تأخـذه شـفقة ولا رحمـة. فرفـض اللعبـة

وَفق قواعد العولمة الجديدة جريمةٌ تستحق أشد العقاب بلا شفقة ولا رحمة، ولا بدَّ لسُلطات الدولة، المقيدة بالأرض والسيادة القطرية، أن تحرص على عدم اقتراف الجريمة وأن تجتنبها مهما كانت الكلفة. (ص/ ٢٦٠).

السياسة اليوم:

ولعل أخطر هذه العواقب الناتجة عن تراجع الدولة تتمثل في موت «السياسة كما نعرفها» -السياسة بألف ولام التعريف- ذلك النشاط الإنساني الذي يتولى مهمة ترجمة المشكلات الخاصة إلى قضايا عامة (والعكس). إن النشاط الذي تبذُله هذه الترجمة هو الذي يتوقف الآن ببطء، فالمشكلات الخاصة لا تتحول إلى قضايا عامة بمجرد التنفيس العام عنها، بل إن وجودها في بؤرة الضوء العام لا يلغي طابعها الخاص، ويبدو أن كل ما تحققه هذه المشكلات الخاصة بتحولها إلى الساحة العامة، إنما يتمثل في إزاحة كافة المشكلات الأخرى «غير الخاصة» من الأجندة العامة.

الآن وهنا فقط: أو سياسة الحياة:

انتقلت قوى الإذابة في زمن السيولة من «المنظومة» إلى «المجتمع»، ومن «السياسة» إلى «سياسة الحياة»، أو نزلت من المستوى الأعلى والأكبر (الماكرو) للعيشِ الاجتماعي إلى المستوى الأدنى والأصغر (الميكرو) (ص/ ٤٩). فالآن هو شعار سياسة الحياة، بصرف النظر عما تطبق عليه هذه السياسة، وعما يمكن أن توحي به. (ص/ ٢٣٤).

عندما تنفُض السياسة العامة يدها من مهامها:

عندما تنفض السياسة العامة يدها من مهامّها، وتتولى سياسة الحياة دفّة القيادة؛ عندئذ يفتضح أمر المشكلات التي يواجهها الأفراد الصوريون بحكم القانون في محاولاتهم لأن يكونوا أفرادًا حقيقيين بحكم الواقع؛ فهي لا تمثل إضافاتٍ ولا تجارب تراكمية، ومن ثمَّ فإنها تعرّي المجال العام، وتجرده من كل محتوى باستثناء المكان الذي

يعترف فيه بالمخاوف وتعرض على عموم الناس. وعلى هذا الأساس، فإن سيرورة النزعة الفردية ليست وحيدة الاتجاه، بل يبدو أنها تدمر في طريقها الأدوات كافة التي يمكن تصور استخدامها في تنفيذ أهدافها في سالف الزمان. (ص/ ١٠١).

مجتمع المستهلكين والمرونة:

في زمن السيولة لا بدَّ من أن تستغني الحياة المتمركزة حول الاستهلاك عن القواعد والضوابط، وتهتدي بهَدْي الإغراء والرغبات المتزايدة والأمنيات المتقلبة على الدوام... فمجتمع المستهلكين هو مجتمع المقارنة الكونية، والسماءُ هي السقف الوحيد... فما من علامة مرجعيةٍ يُقاس عليها منسوب «الامتثال»، كما كان الأمر في زمن الصلابة.

ففي عالمٍ تكون فيه الأشياء المتبدّلة عن قصد المادةَ الخام لبناء الهويات المتبدلة بالضرورة، لا بدَّ للمرء من أن يكون دومًا على أهْبة الاستعداد، وأن يعتني بمرونته وسرعته في التأقلم حتى يساير النماذج المتغيرة في العالم «البراني». (ص/ ١٤٢).

هموم غير قابلة للجمع:

اتضح أن مبدأ الجمع بين «التعريف الاستراتيجي للفعل الذي لا يوجّه من قبل المعايير الاجتماعية»، و«دفاع جميع الفاعلين الاجتماعيين عن خصوصيتهم الثقافية والنفسية» يمكن أن يوجد داخل الفرد، لا في المؤسسات الاجتماعية أو المبادئ ذات النزعة العالمية. (ص/ ٦٦).

وأكثر المتاعب المشتركة للأفراد الذين يجمع القدر بينهم ليست جمعية، فهذه الهموم ليست قابلة «للجمع» في «قضية مشتركة»، فربما تُوضع هذه الهموم جنبًا إلى جنب، لكنها لن تصل إلى قوة التماسك والصلابة. ويمكن القول إنها تتشكل من البداية على نحو يُعْوِزه نقاطُ التماس التي تسمح لها بأن تتصل بهموم البشر الآخرين اتصال العاشق والمعشوق. (ص/ ٨٢).

وأكثر المتاعب المشتركة للأفراد الذين يجمع القدر بينهم ليست جمعية، فهذه الهموم ليست قابلة «للجمع» في «قضية مشتركة»، فربما تُوضع هذه الهموم جنبًا إلى جنب، لكنها لن تصل إلى قوة التماسك والصلابة.

الفرد هو الذي يقرر:

في عالم الحداثة السائلة الممتلئ بالفرص: الفرد هو السيد، الفرد هو الذي يقرر الأشياء التي بمقدوره أن يفعلها، وينمي هذه المقدرة بأقصى المستطاع، ويحدد الغايات التي تتوافق وهذه المقدرة، بحيث يتحقق له كل الرضى الذي يبتغيه. في زمن الحداثة السائلة يصبح الفرد هو أعدى أعداء المواطن؛ ذلك لأن «المواطن» شخص يميل إلى البحث عن رفاهيته عبر رفاهية المدينة، بينما الفرد يميل إلى اللامبالاة والشك والريبة في «القضية المشتركة»، و«المصلحة العامة»، أو «المجتمع العادل». (ص/ ٨٣).

إعادة تعريف المجال العام:

إننا فيما يبدو بصدد إعادة تعريف المجال العام، باعتباره موقعًا لإخراج القصص الدرامية الخاصة، ووضعها للعرض العام، وإتاحتها للمشاهدة العامة. فالتعريف الحالي «للمصلحة العامة» كما تروّجه وسائل الإعلام وتقبَله قطاعات المجتمع كافة أو أغلبها، يتمثل في الواجب الذي يحتم علينا أن نمضي بهذه القصص الدرامية ونطور عرضها في المجال العام، علاوة على حق الجمهور في مشاهدة العرض. والظروف الاجتماعية التي تجعل مثل هذا التطور غير مثير للدهشة، بل وتجعله يبدو «طبيعيًا»، ينبغي أن تكون جليَّة في ضوء الزعم السابق، ولكن عواقب هذا التطور لم تستكشف من جميع الجوانب على الإطلاق، وربما تصل إلى مدى يفوق ما نستوعبه ونقبله بوجه عام. (ص/ ١٢٣).

الرأسمالية السائلة:

الرأسمالية الراهنة ليست «رشيدة في علاقتها بالقيم» بالمعنى الذي ساقه

ماكس فيبر، حتى إن كانت تنطلق من النموذج المثالي للنظام العقلاني الأداتي (ص/ ١١٢). وإذا كان التاريخ قد آمن بالقيم في يوم من الأيام «إيمانًا مطلقًا»، فأغلب الظن أن هذا ليس هو الحال في أيامنا هذه. فقد تفكك المكتب السياسي القادر على منح سلطة مطلقة للقيم التي أقرتها المحاكم العليا، تلك المحاكم التي أنشئت لإصدار الأحكام غير القابلة للاستئناف فيما يتعلق بالغايات التي تستحق أن يسعى المرء إليها في أثناء الانتقال من الرأسمالية الثقيلة إلى الرأسمالية الخفيفة. (ص/ ١١٢).

الرأسمالية صديقة المستهلك:

الرأسمالية الخفيفة صديقة المستهلك لا المنتج، صحيح أنها لم تُلْغ السلطات المعنية بسن القوانين، ولم تلغ أهميتها؛ لكنها أوجدت سلطات عديدة، وسمحت لها أن تتعايش، بحيث لا يمكن لأي واحدةٍ منها أن تظل في السلطة زمنًا طويلًا و«تستحوذ» عليها. وعلى العكس من الرأسمالية الثقيلة، تتسم الرأسمالية الخفيفة بأنها مهووسة «بالقيمة»... فسؤال ماذا يمكن أن أفعل؟ صار يهيمن على أفعال البشر، حتى إنه قزّم، بل وأزاح من ساحة الفعل الإنساني، سؤالًا آخر: كيف أفعل ما في وسعي وما يجب أو ما ينبغي أن أفعله؟ (ص/ ١١٢- ١١٣).

حكام المتاهة:

على قمةِ هرم سلطةِ الرأسمالية الخفيفة في زمن السيولة، ينتشر من لا يكترثون كثيرًا بالمكان أو لا يكترثون به على الإطلاق، ينتشر من هم خارج المكان أينما ذهبوا، ومهما كانوا موجودين من الناحية الفيزيائية. هؤلاء ينعَمون بخفة الحركة وسرعة الانتشار مثل المنظومة الاقتصادية التي أنجبتهم وأعطتهم السلطة. هم فقط يعرفون قوانين المتاهة، ويعيشون في مجتمع القيم الطيارة الخالية من الهموم. مجتمع لا يحمل هم المستقبل، مجتمع متمركز حول الأثَرة واللذة وقبول فُقدَان الاتجاه، والاستعداد للعيش خارج المكان

والزمـــان، والترحيب بالدوخة والدوار من دون معرفـــة ولو طفيفـــة بالوجهة التي يقصدونهـــا أو المدة التي ستســـتغرقها الرحلـــة التـــي بدأوهـــا. (ص/ ٢٢٢).

العمل في زمن السيولة:

في زمـن الحداثـة السـائلة -كـما يقـول المؤلـف- نعـاصر «تحـولًا عظيـمًا» آخـر، مـن أبـرز معالمـه: ظاهـرة «العمـل اللاجسـدي»، القيـد الخفـي الـذي يُسـمّر العـمال في أماكـن عملهـم، ويقبـض حركتهـم، وكان هـو «جوهـر الفوردية». وكان كـسر هـذا القيـد هـو أيضًـا التغير الفـارق والحـد الفاصـل في تجربـة الحياة المرتبطـة بتدهـور النمـوذج الفـوردي وسـقوطه السريـع. (ص/ ١٠٩).

تحرير العمل من العمال: البطالة الجديدة:

وجـد المتدبـرون مـن أهـل عصرنا السـائل أن البطالـة الجديـدة للعـمال واقتلاعهـم مـن جذورهـم تحريـرٌ للعمـل، وجـزء لا يتجـزأ مـن الإحسـاس العظيـم بتحريـر القـدرات البشريـة بوجـهٍ عـام مـن القيـود المزعجـة التـي يعْوِزهـا اتسـاع الأفـق ورحابـة الفكـر، ومـن حكـم العادة والطبيعـة، والتبلـد الـوراثي. (ص/ ٢٠٩). جُـرّد العمـل مـن بهارجـه الأخرويـة، وانسـلخ مـن جـذوره الميتافيزيقيـة، ومـن ثـمَّ فقـد المركزيـة التـي أضفيـت عليـه في كوكبـة القيـم في عـصر الحداثـة الصلبـة والرأسـمالية الثقيلـة. فلـم يعـد يمثـل محـورًا آمنًـا تـدور حولـه تعريفـات الـذات والهويـات ومشـاريع الحيـاة. ولم يَعُـد مـن الممكـن اعتبـاره الأسـاس الأخلاقـي للمجتمـع أو المحـور الأخلاقـي للحيـاة الفرديـة. (ص/ ٢٠٦).

نهاية الوظيفة:

المرونـة هـي شـعار اليـوم، وهـي تنـذِر بنهايـة فكـرة «الوظيفـة» كـما نعرفهـا، وإعـلان مجـيء العمـل في صـورة عقـود قصـيرة الأجـل، لا عقـود طويلـة أو عقـود متجـددة، وظائـف بـلا بنـد يكفـل الأمـن والتأمـين، بـل بنـد يضمـن التوظيـف «حتـى إشـعار آخـر»، فالحيـاة المهنيـة تسـودها حالـة مـن اللايقـين. (ص/ ٢١٥).

الرأسمال في زمن السيولة:

ينتقل رأس المال في زمن السيولة في خفة، في حقيبة سفر صغيرة، حقيبة لا تحتوي أكثر من محفظة وهاتف جوال وحاسوب متنقل. فبوُسع رأس المال أن يقف في كل مكان تقريبًا، وهو لا يضطر إلى أن يبقى في مكان أكثر مما تستغرق عملية الإشباع، رأس مالٍ طيار، يقلل من أهمية كل أشكال الارتباط، ولاسيما الارتباط المستقر، ويعده من الحماقة. (ص/ ٢١٩).

فبوُسع رأس المال أن يقف في كل مكان تقريبًا، وهو لا يضطر إلى أن يبقى في مكان أكثر مما تستغرق عملية الإشباع، رأس مالٍ طيار، يقلل من أهمية كل أشكال الارتباط، ولاسيما الارتباط المستقر، ويعده من الحماقة.

الأفكار -وليس العمال- هي مصدر الأرباح:

الارتباط الراهن لرأس المال هو بالأساس ارتباط بالمستهلكين، وتتحدد مساراته بوجود المستهلكين أو غيابهم أو بإمكانات إنتاجهم، إمكانات توليد الطلب على الأفكار المعروضة وتعزيزها فيما بعد. (ص/ ٢٢٠). فقد حرر رأس المال نفسه من الاعتماد على العمل عبر حرية الحركة الجديدة التي لم يحلم بها في الماضي، حتى إنه فاق المستوى الذي لم يحققه مطلقًا في سالف الزمان «الملاك الذين لا يقيمون على أملاكهم»؛ فنمو رأس المال وإعادة إنتاجه، والأرباح والعوائد، ورضى المساهمين، كل هذه الأمور صارت مستقلة إلى حد كبير عن دوام أي ارتباط محلي بالعمل. (ص/ ٢١٨).

انتقام البداوة:

تشهد الحداثة في مرحلة الميوعة سيادة النخبة البدوية، التي لا تتقيد بالمكان على الأغلبية المستقرة في مكانها... النخبة العالمية المعاصرة تتشكل وَفق نموذج «ملاك الأراضي القدامى الذين لا يقيمون على أملاكهم». ومن ثَمَّ تستطيع هذه النخبة أن تحكم وتسود من دون أن تثقِل كاهلها بالأعباء المملة المتعلقة بالإدارة وتصريف الأمور

ورعايـة المحتـاج... فالانخـراط النشـط في حيـاة السـكان التابعـين لم يعـد أمـرًا ضروريًـا. (ص/ ٥٥- ٥٦).

اختزال فكرة المجتمع:

مـن الأبعـاد الرئيسـة للتطور الحـالي الذي تشـهده حياة الحضر، أن المجتمع يسـتمد هويتـه مـن حـدوده المنيعـة وحراسـته الشـديدة لا موضوعـه وفكـره ورسـالته، وفي اختـزال فكـرة «الدفـاع عـن المجتمع» في اسـتئجار حـراس مسـلحين يراقبـون مداخـل المدينـة، وفي التعامـل مـع كل مطـارد أو متسـكع باعتبـاره العـدو الأول للمجتمـع، وفي اختـزال المناطـق العامـة في جيـوبٍ ذات مداخـل محـددة «يمكـن الدفـاع عنهـا»، وفي الانفصـال والانعـزال بـدلًا مـن الاتفـاق عـلى مسـاحات للحياة المشـتركة، وَفوق كل ذلـك تجريم ما تبقى مـن الاختـلاف بـين النـاس. (ص/ ١٥٣).

الاستعمار في ثوبه الجديد:

قـوة النخبـة في عـصر العولمـة تقـوم عـلى قدرتهـا عـلى الهـروب مـن الالتزامـات المحليـة -فالعولمـة ترمـي أصـلًا إلى اجتنـاب هـذه الضروريـات- وعـلى توزيع المَهَـام والوظائـف عـلى نحـو أثقـل عـلى كاهـل السـلطات المحليـة -والسـلطات المحليـة وحدهـا- وتقـوم هـي بـدور الأوصيـاء عـلى القانـون والنظـام المحـلي. أمـا جهـود حـل الصراعـات الداميـة في المناطـق المجـاورة فتُعـد مـن بـين الوظائـف التـي تفضل النخبـة العولمية أن تتركهـا للأمـم/ الـدول التـي صـارت مراكـز شرطـة محلية، وأن تَعهَد بهـا إلى جماعاتٍ مـن أصحـاب النفـوذ.. وحـل هـذه الصراعـات ينبغـي أن يتسـم باللامركزيـة، وأن يوضـع في قـاع الهـرم العولمـي، فـلا يهـم مراعـاة حقـوق الإنسـان أم عـدم مراعاتهـا، وإسـناد الأمـر إلى أهلـه أو إلى أمـراء الحـرب المحليـين والأسـلحة التـي في حوزتهـم بفضـل الكـرم، أو «المصلحـة الاقتصاديـة المفهومـة» للـشركات العولمية والحكومـات العازمـة على تعزيـز العولمة، ولنعطـي الحـرب فرصـة. (ص/ ٢٦٣). فالعـزوف عـن التدخـل والسـماح لحـرب الاسـتنزاف بـأن تصـل إلى «نهايتهـا الطبيعيـة» سـيأتيان بالمنافـع نفسـها مـن دون الإزعـاج الصـادر عـن التـورط المباشر

في حروب الآخرين، ولاسيما التورط في عواقبها المربكة التي يصعب التعامل معها، كما أنه يروج للعولمة بطرق أخرى. (ص/ ٢٦٤).

مجتمع البشارة الجماعية في زمن الميوعة:

مجتمع البشارة الجماعية حلم يتوق إليه ملايين فقدوا الاستقرار والأمان، يَعِدُ ببر أمان من طوفان القلق الذي اخترق كل نواحي الوجود الإنساني (ص/ ٢٤٢). ففي المرحلة الراهنة من الحداثة السائلة لا يوجد سوى أربطة مرنة، وهي تجذب الزبائن؛ لأنها سهلة الارتداء في الصباح والخلع في المساء (أو العكس). (ص/ ٢٤٠).

والجماعية ليست سوى رد فعل متوقع لعمليات «التمييع» الزائدة التي تتسم بها الحياة الحديثة... فالظروف التي تكفُل الأمن والاستقرار في تناقص سريع، بينما تزداد معدلات مسؤوليات الفرد على نطاق غير مسبوق... ما زاد من هشاشة الروابط الإنسانية. (ص/ ٢٤١).

فالجماعية تواجه صعابًا كثيرة في زمن السيولة، من أهمها محاولة استثمار الدولة في بناء حلم الجماعة، فقد تقلبت سيادة الدولة، واستثمار تراث الإثنية في بناء الجماعية بعد سقوط رايتها من يد الدولة وهم، خاصة مع افتقاد الجماعية المعاصرة لما كانت تملكه الدولة من موارد للقوة والقانون والقهر، اللازمة لغرس الأفكار في النفوس وجعلها واقعًا في المجتمع.

صار حلم الجماعة وهمًا في زمن السيولة، ففي سبيل جمع ما انفصل عن جسد المجتمع لا توجد سوى أسرة فنادق صغيرة على الطريق العام، وأكياس نوم في المخيمات، أرائك للمحللين والمعلقين، ومن الآن فصاعدًا ربما تكون الجماعات -المفترضة لا المتخيلة- ليست سوى أدوات زائلة. (ص/ ٦٧).

خطا الدفاع الوهميان: الجسد والجماعة:

كان الجسد والمجتمع هما خَطي الدفاع الأخيرين في ساحة المعركة التي

يخلفها المحاربون، ساحة المعركة التي تشهد الحرب في سبيل اليقين والأمن والأمان كل يوم، حرب من دون هُدنة تذكر؛ في عصر الحداثة الصلبة. فالجسد والمجتمع بحاجة الآن إلى أداء المهام التي كانت مقسمة بين كثير من المعاقل والخطوط الدفاعية، لكن التعويل عليهما يفوق قدرتهما؛ لذا فمن المحتمل أن يعمّقا، لا أن يخففا، المخاوف التي دفعت طالبي الأمن أن يأووا إليهما. (ص/ ٢٥٨).

على سبيل الختم
العرب والحداثة السائلة

قضايا مهمة ومصيرية يثيرها الكتاب تخص الغرب وباقي العالم، أنتجتها الحداثة السائلة، تحتاج إلى جهود متواصلة وعميقة من أرباب السياسة والاجتماع لدراسة تداعياتها على الاجتماع البشري. وهو الأمر الذي يجعل الكتاب دليلًا للباحثين والمنغرسين في قضايا اجتماعنا العربي الإسلامي، وآثار الحداثة السائلة فيه في شتى جوانبه.

ولو أننا غيّرنا اسم الكاتب والأمثلة التي يمتلأ بها الكتاب عن التغيرات التي أحدثتها الحداثة في حالتيها الصلبة والسائلة، في الأفراد والمجتمعات، والمؤسسات الغربية؛ لوجدنا دون عناءٍ كثير أن كل كلمة في هذا الكتاب، تعبّر عن المأزق الشامل الذي تمر به مجتمعاتنا العربية في زماننا الراهن. بداية من مشاكل الأفراد ومعاناتهم، ومرورًا بما حدث في اجتماعنا الإنساني وكيف تقطعت شبكة علاقاته، وصولًا إلى مراكز السلطة وصنع القرار السياسي والاقتصادي وما آلَ إليه حالُهما من تدهور وفساد.

خُذْ أي قطاع في المجتمع العربي الذي تعيش فيه، والتقط صورة سريعة لما يحدث فيه؛ ستجد -إن كنت صادقًا مع نفسك- واقعًا مُرًّا يواجهك، كلنا شاركنا ونشارك في صنعه. ستجد مجتمعات يصارع بعضها بعضًا، في السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة، حتى تظن أن الصراع هو قدر مجتمعاتنا،

والصدام قُوتنا اليومي، والتنازع صناعتنا الوحيدة التي نبرع فيها. وكلّنا يظن أن هذا الصراع والصدام والتنازع هو سبيلنا للبقاء، ولا يدري الجميع أن الكل متضررٌ من تبِعات هذا كله، بل إن هذا الصراع والصدام والتنازع من أُولى حلقاته في الأسرة إلى أعلاها في قمة السلطة، هو صراع يخترق جسد مجتمعاتنا الهشّة، ويدمّر حاضرها ومستقبلها، وكأننا لا نتعلم من دروس الماضي والحاضر شيئًا أبدًا، وكأنَّ علينا أقدارًا قد خُطَّت بأن نفقد فلسطين جديدة في كل عقد، وأن نفقد ملايين جديدة في حروبنا ضد أنفسنا.

وكلّنا يظن أن هذا الصراع والصدام والتنازع هو سبيلنا للبقاء، ولا يدري الجميع أن الكل متضررٌ من تبِعات هذا كله، بل إن هذا الصراع والصدام والتنازع من أُولى حلقاته في الأسرة إلى أعلاها في قمة السلطة.

فهل يظل حالنا هكذا شعاره: ضد الآخرين، حتى يبتلعنا تنين الحداثة السائلة، الذي لا يبقي ولا يذر، وهو يهاجم مجتمعاتنا اليوم بضراوة مستهدفًا أجيالنا الجديدة؟ وهل نظل ساكتين حتى نفيقَ على ما هو أكبر من الكارثة التي نعيشها؟

أعتقد أنه قد آن لعلماء اجتماعنا والمتصدرين لمشهدنا السياسي من حكام ومعارضين، أن يواجهوا سؤال الوقت الذي نراه جميعًا ونتغاضى عنه جميعًا: لماذا تملك الثقافة الغربية كل هذا التأثير الهائل في مجمل حياتنا وتصرفاتنا وتفكيرنا بل ورغباتنا وتمنياتنا؟

وكيف صارت الأمةُ مجرد ذكرى في خلفية عقولنا وقلوبنا، لا مجال لتحققها فعليًا على الأرض، بعد أن طغت القُطرية (وليست الوطنية) البغيضة على الخطاب السياسي بين الأشقاء؟

وكيف تمكنت الفردية المفرطة التي تفشّت بين الأفراد وداخل الأسر، في جميع مجتمعاتنا العربية، وما هي

عواقب ذلك على حاضر ومستقبل الأمة؟ ومتى تؤدّي مؤسساتنا السياسية والاجتماعية والعلمية دورها في إعادة تشكيل المجال العام على الوجه الذي يعيد لمجتعاتنا عافيتَها، ولشبكة علاقاتها قوتَها ومتانتها؟

على علمائنا وساستنا وإعلامنا أن يقوموا بدورهم والإجابة على هذه الأسئلة الكثيرة، وغيرها من الأسئلة من نوعية:

كيف نفهم بعض أشكال الخطاب الجديدة التي يواجِهُنا بها أبناؤنا في البيت والشارع، والناتجة عن هجوم مباهج الحداثة الزائفة عليهم، عبر وسائط الاتصال والتواصل الحديثة، وما أحدثته من ثورة في التوقعات وتأجيج للأمنيات وليس مجرد الرغبات في نفوسهم وعقولهم؟

وكيف نحفر لنصل إلى جذور الثقافة العدمية التي غَزَت مجتمعاتنا، والتي تدعو لقيم الاستهلاك والاستملاك، والانكفاء على المصالح الضيقة والنجاة الفردية بمفهومها الديني والدنيوي، والتي تترسخ يومًا بعد الآخر في نفوس أبناء مجتمعاتنا العربية التي تعُج بهم ملاعب الكرة والأسواق الكبرى والسينمات والملاهي والشواطئ، وغيرها من أماكن اللهو التي باتت جزءًا من الحياة اليومية لفئات تتزايد يومًا بعد يوم. تلك الثقافة التي تكمُن خطورتها في نفعيتها وآنيتها ووعودها المتحققة في التو واللحظة، فثمارها دانيةٌ ولا تحتاج سوى الانغماس في شؤون النفس والأهل المقربين، واجتناب كل ما يؤدي للاجتماع بالآخرين، والضن بما تملك إلا على نفسك وأهلك، والبعد كل البعد عن الثقافة والسياسة والفكر. ومن هنا جبروتها وسطوتها وانتشارها، فذاتيتها المطلقة سر قوتها.

وكيف ازدادت مظاهر العنف رسوخًا؟ وكيف صرنا اليوم أقل انفتاحًا وتقبلًا للآخر المختلف عنَّا سياسيًا أو دينيًا أو حتى اجتماعيًا؟ وكيف تحولت الأوطان إلى ساحات قتال بين أبنائها؟ ولماذا تحصن كل منَّا بذاته أو بجماعته أو طائفته أو جماعة مصالحه، وهرب

الكثيرون منَّا إلى منافي الذات أو الشتات بحثًا عن راحة موهومة؟ وكيف أصبحت الخلافات بين قوى الأمة هي العنوان الرئيس في حياتنا اليومية؟

وكيف تشوهت صورة المال في واقعنا، عبر تلك الألوان الزاهية الزائفة التي جلبتها الرأسمالية السائلة وبرجوازيتها الغارقة في ملذّاتها، عبر خلقِ وظائفَ مخربة للمال في كل مناحي الحياة، نراها كل لحظة في المأكل والمشرب والمسكن واللهو والترويح؟

أما في مجال العدل الاقتصادي فنحن بحاجة لاستنفار كل مؤسساتنا الاجتماعية والسياسية للإجابة عن أسئلة من نوع:

كيف يمكن أن تتكافأ الفرص بين أبناء مجتمعاتنا؟ وكيف تنجو أمتنا من براثن سيطرة حِفنة قليلة، استولت بالتدريج على وسائل مالية هائلة، والجزء الأكبر من الأرزاق والخيرات العمومية التي يفترض أن تكون مِلكًا للجميع، وتركت السواد الأعظم من أبناء الأمة يقبع في فقر مدقعٍ لا نهاية له؟ وأنتجت نماذج شائهة لاستغلال المال؟

وكيف نعيد بناء جيل قرآني، يعيد الحياة لمفهوم المال الذي بنى عمراننا الحضاري؟ وكيف نعيد لأموالنا التي جعلها الله لنا قيامًا قوةً تُضاف لأمتنا، لا حربًا عليها واستنزافًا لطاقاتها، وإفقارًا لإنسانها؟ وكرائم أموالنا: أين وكيف نضعها في أماكنها لتصنع بناءنا الجديد؟ وكيف تكون أموالُنا قاربَ نجاة لكل إنسان عربي تجعله جزءًا من تيار الحياة في المجتمع، لا عالة عليه؟

وكيف نوقف طموحًا جامحًا لأجيال جديدة من الشباب والفقراء، يسعَون إلى نفس ما سعت إليه هذه الحفنة القليلة؛ فتحولت حياة الأمة إلى صراع ضارٍ مضر يأكل قيمها ومفاهيمها ويهوِي بها في قاعٍ سحيق لا قرار له؟ وحتى السؤال: إلى أين نحن ذاهبون يا فلان؟ ماذا يحدث غدًا؟ الذي كان علامة صحة، صار دليلَ مرض

تمكن من العقول والقلوب.. فلم يعُد السؤال سؤالَ استفسار لتبيُّن وجهةٍ أو تيمم قبلة أو استعداد لجهاد أو رغبة في بناء ومشاركة، قدرَ ما أصبح تساؤلًا سلبيًا تشاؤميًا يُنبِئ عن حيرة متخبطة لنفوس أفراد ومجتمع تقطَّعت بهم السبل وظنوا أنهم قد أحيط بهم، وقعدوا منتظرين الهلاك الأكيد، أو المعجزة تنزل من السماء.

فلم يعُد السؤال سؤالَ استفسار لتبيُّن وجهةٍ أو تيمم قبلة أو استعداد لجهاد أو رغبة في بناء ومشاركة، قدرَ ما أصبح تساؤلًا سلبيًا تشاؤميًا يُنبِئ عن حيرة متخبطة لنفوس أفراد ومجتمع تقطَّعت بهم السبل وظنوا أنهم قد أحيط بهم.

كيف نعيد للسؤال إيجابيته الدافعة لنا نحو البناء الجديد، الذي تسعَى إليه أمتنا؟ وكيف ننجو من سطوة رأسمالية مُتسَرْبلة بقوى استعمارية في زمنٍ فرض السيولة على جميع أبناء آدم بقوة السلاح وقوة الأمنية والرغبة؟

وكيف نعقل أن مجتمعاتِنا اليوم تواجه حروبًا هائلة في الداخل والخارج، في ظل تهاوي قوة الدولة وتقويض شبكة علاقاتالمجتمع،وتدخلات سافرة لتقسيم بُلدانِنا عبر إثارة كل نعرات الطائفية والدين والعرق؟ في ظل بروز أمراء الحرب من داخلنا الذين يقومون بما كانت تقوم به جيوش الاستعمار القديم؟

وكيف نوقف مسلسل حروب الاستنزاف التي تتزايد يومًا بعد الآخر في عالمنا العربي، قبل أن تصل إلى نهايتها الطبيعية: الوقوع الكامل في أسر التبعية من كل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليتسنّى لقوى الشرهِ التي لا تشبع أن تجني المنافع على حسابنا دون كثير إزعاج، أو قليل خسائر في الأرواح والأموال، فنحن قد تكفّلنا بتحمل تكاليف هذا كله بسخاء عربي غريب؟

كل هذه الأسئلة وغيرها الكثير تحتاج منَّا الإقرار أولًا أن تيار الحداثة -شئنا أم أبينا- يجتاح العالم، ملوِّثًا الأفراد والمجتمعات،

مفسدًا المؤسسات، عبر قيَمِه العدمية التي تعلي من قيمة اللذة والإشباع اللحظي، وتمجيد الفردية والخلاص الفردي، وتحطُّ من قيمة الجماعية، وتوهن شبكة علاقات المجتمع التي هي أساس تماسكه وعمرانه. والإيمان ثانيًا أنه لا أمل في إيقاف سيل هذه الحداثة المدمر إلا بعودة الحياة للمفاهيم التي أنتجَت مجتمعاتنا العربية المسلمة: الاستخلاف والعمران والعدل والتوحيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واستعادة المجتمع لدوره، ومؤسساته لوظائفها، وأبنائه لواجباتهم.

ولا أجد خاتمة أفضل مما كتبته الدكتورة **هبة رؤوف عزت** في تقديمها للكتاب من أننا «أثناء صناعة مستقبل أمتنا العربية والإسلامية واستعادة دورها في هذا العالم، ينبغي أن لا ننظر إلى الواقع بمنطق التقابل الجغرافي بين شرق وغرب؛ فالحداثة غزَتْنا على مستويات متنوعة، ويعيش الناس على خريطتها طوعًا أو كرها؛ ولذلك لا بدَّ للأفراد والجماعات من أن تستوعب ما جرى ويجري إذا كانت تنشد إصلاحًا للدنيا ونصرة للدين وخيرًا للعالمين». (ص/ ١٧).

«إذ كيف يمكن للفقيه أن يفتي دون أن يأخذ في اعتباره تحولات الزمان والمكان وتعريفهما في سياق الحداثة والعولمة؟ وكيف يمكن للمناضل من أجل العدالة أن يهمل ما فعلته الحداثة بالاجتماع والاقتصاد والسياسة؟ وكيف يمكن للساعي للتغيير أن يتحرك في مجتمع تبدّلت ملامحه وتشظّت أنساقه المعرفية والأخلاقية بل والعمرانية؟

بل كيف يمكن للإنسان أن يعرف ما ينتقص من إنسانيته ويختبئ في ثنايا التفاصيل من دون أن يسفر عن وجهه في حرام صريح، لكنه يهدم كينونته فيحول الدين إلى طقوس فارغة من مضمونها، والأخلاق إلى وجهة نظر، ويربك العلاقة بين الفرد والجماعة، ويخفي الهيمنة الرأسمالية تحت غلافِ ترويج أوهام المتعة، ويغذّي الفوارق بين البشر عبر نمط تسويق واستهلاك الوقت والمكان والمشاعر». (ص/ ١٧- ١٨).